

**دور أساليب الرقابة العامة
لنظم المعلومات المحاسبة المحوسبة
في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية***

أ.د. سليمان مصطفى الدلاهمة**

* تاريخ التسليم: ٢٢ / ٨ / ٢٠١٢م، تاريخ القبول: ٧ / ١٠ / ٢٠١٢م.
** أستاذ في المحاسبة/ فرع السعودية/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، وزعت استبانة على عينة عشوائية قوامها (١٤٧) من (١٧٧) من المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية، أي ما نسبته ٧٠,٣٪ من المجتمع الإحصائي، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي (١٠٨) استبانة أي ما نسبته ٥١,٧٪ من مجتمع الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، سعت الدراسة للتحقق من الفرضية الأساسية للدراسة، وكذلك الفرضيات الفرعية الأربعة.

ومن أجل تحليل البيانات، استخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية واختبار «ت».

وتوصلت الدراسة إلى: وجود دور كبير لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وبنسبة مئوية (٨٠,٤)٪. وبناءً على نتائج اختبار الفرضيات، رفضت الفرضية الأساسية العدمية، وكذلك الفرضيات الفرعية الأربعة العدمية للدراسة.

وفي ضوء النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات.

١. تبني الشركات السعودية لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة فيها، من أجل تقديم معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمستخدميها.
٢. التدريب المستمر والمتلائم لموظفي إدارة نظم المعلومات في الشركات السعودية لزيادة معرفتهم بأهمية أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتطبيقها بالشكل الأمثل.

Abstract:

This Study aims at identifying the role of general control methods for the computerized accounting Information systems to increase the reliability of accounting information.

To achieve the study objectives, the researcher distributed a questionnaire to (147) out of (177) certified public accountants in the Kingdom of Saudi Arabia.(108) questionnaires were returned.The response rate was (51.7%) of the population.In addition, the study sought to verify the basic hypothesis, as well as, the four sub- hypotheses of the study.

In order to analyses the data, the researcher used means, standard deviations, and “t” test.

The results of the study revealed that the methods of general control have a significant role on the reliability of the accounting information with a means of (80.4%) .

Based on the results of hypotheses testing, rejected the null basic hypothesis of the study was, and the four null sub- hypotheses were rejected task.

In the light of the findings the researcher gave a number of recommendations:

- 1. Saudi companies should, adopt the general control methods for the computerized accounting information systems used in order to provide more reliable accounting information to its users.*
- 2. There should be continuous and compatible training for the staff of the management information systems in Saudi companies, to increase their knowledge of general control methods for the computerized accounting information and applied optimally.*

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر ما يسمى بعصر المعلوماتية حيث يزداد الوعي بأهمية المعلومات كمورد استراتيجي من موارد المنشأة على اختلاف أنواعها، ونتيجة لذلك يتزايد الاهتمام بإدارة هذا المورد، ويتطور نظم المعلومات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

ويمثل نظام المعلومات المحاسبي داخل المنشأة أحد أهم مصادر المعلومات الموثوق بها، والذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في الحصول على معلومات خاصة بالموقف الذي يواجهه. ومع ما تشهده نظم المعلومات المحاسبية من تطور واتساع نطاق استخدام أجهزة الحاسوب وتطورها، والتوسع في تطبيق الأساليب الكمية، وما توفره شبكة الانترنت من معلومات من حقول المعرفة الأخرى المختلفة، فلم يقتصر دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على قياس الأحداث المالية فقط، بل امتد دورها ليشمل كثيراً من الأحداث التي تستحوذ على اهتمام الإدارة، وترغب في تخطيطها وأحكام الرقابة عليها، وقد أدت هذه التطورات إلى ترسيخ مكانة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كنظام رئيس ومتكامل تحكمه قواعد خاصة تتعلق بربط المفاهيم المحاسبية بالأبعاد الإدارية والاقتصادية التي تحيط بعملية اتخاذ القرار، من قياس ومقارنة وتغذية عكسية، وزيادة الاهتمام بعملية الاختيار المحاسبي للمعلومات باستخدام جميع الأساليب المعاصرة المتاحة، بالإضافة إلى تعدد وتنوع المخرجات (التقارير المحاسبية) من حيث الشكل والمضمون، الأمر الذي يضمن تدفقاً مناسباً للمعلومات، يساعد على توضيح الرؤية لمتخذ القرار.

وهذا التطور في نظم المعلومات المحاسبية، وتلك القواعد التي تحكم ما ينتجه من معلومات محاسبية ومالية، يمكن الاعتماد عليها بالوقت المناسب في الشركة، أدى إلى توجه منشآت الأعمال إلى بناء وتطوير أنظمة معلومات محاسبية محوسبة بمواصفات خاصة ومحددة، تهدف إلى السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية، وبموثوقية كبيرة لها، الأمر الذي انعكس على خصائص المعلومات المحاسبية، وخصائص التقارير المحاسبية في ضوء متطلبات وحاجات مستخدمي هذه التقارير.

ولتحقيق تلك الأهداف استخدمت أساليب رقابية عامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة منها أساليب رقابية إدارية وتنظيمية وأخرى أساليب رقابية على التطبيقات، وستعرض هذه الدراسة لمعرفة دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، ولن تتعرض الدراسة بحكم طبيعتها

للأساليب الرقابية على التطبيقات. لان جودة إي نظام تعتمد بدرجة كبيرة على موثوقية مخرجاته من ناحية، وعلى سلامة وجود أساليب رقابة عامة تحكم هذا النظام من ناحية أخرى. (اللاهمة، ٢٠٠٨)

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الوقوف على دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال استطلاع آراء مراجعي الحسابات الخارجيين الممارسين في المملكة العربية السعودية من أجل معرفة وجهة نظرهم نحو هذا الموضوع. وتتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما درجة دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؟
وانبثق من السؤال الرئيس السابق الأسئلة الفرعية الآتية:-

١. ما درجة دور أساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؟
٢. ما درجة دور أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؟
٣. ما درجة دور أساليب الرقابة في أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؟
٤. ما درجة دور أساليب الرقابة في توثيق وتطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. معرفة درجة دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.
٢. معرفة درجة دور أساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.
٣. معرفة درجة دور أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

٤. معرفة درجة دور أساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات الحاسوبية.

٥. معرفة درجة دور أساليب الرقابة في توثيق وتطوير نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات الحاسوبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:-

١. تدرس موثوقية المعلومات الحاسوبية التي تقدمها نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة.

٢. تسعى إلى معرفة درجة دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات الحاسوبية.

٣. الدراسة الأولى التي تجري في السعودية، التي تتناول دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات الحاسوبية في المملكة العربية السعودية، حيث لم يجد الباحث أي دراسة سابقة في السعودية تناولت موضوع الدراسة.

نطاق الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على معرفة درجة دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات الحاسوبية، وذلك من خلال أساليب الرقابة التنظيمية وأساليب الرقابة على الوصول، وأساليب الرقابة على أمن الملفات وحمايتها، وأساليب الرقابة في توثيق وتطوير النظام، ولا تتعرض الدراسة لأساليب الرقابة على التطبيقات.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً- الإطار النظري:

١. أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة:

تمثل الرقابة العامة لنظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة المعايير والتوجيهات التي تدخل تحت نطاق مهمّات قسم معالجة البيانات، وتعد بمثابة أساليب رقابة إدارية على الوظائف، ويكون لمواطن الضعف فيها آثار بالغة على عمليات معالجة البيانات،

وتضم الرقابة التنظيمية بمركز الحاسوب، والتي تعد ذات أهمية في الإشراف وتوزيع الاختصاصات على العاملين نظراً لعدم استطاعة تحقيق الرقابة الداخلية من خلال أسلوب الفصل بين الوظائف المتبع في نظم معالجة البيانات يدوياً (توماس، وهنكي: ٢٠٠٠) وعليه فإن أساليب الرقابة العامة تمثل سياسات رقابية إدارية وتنظيمية، تُطبَّق على إدارة نظم المعلومات وتشتمل على:

- أساليب الرقابة التنظيمية:-

تضم أساليب الرقابة التنظيمية (الحميد ونيو، ٢٠٠٧) مجموعة من الإجراءات التنظيمية والإدارية والتي لا بد منها من أجل الوصول إلى نظام رقابة داخلية سليم وتشتمل هذه الإجراءات على جميع الأساليب الرقابية ذات الصلة بالإجراءات التنظيمية الإدارية مثل:-

- وجود إدارة مستقلة لنظم المعلومات في الهيكل التنظيمي للمنشأة.
- اختيار الموظفين ومراعاة التأهيل العلمي، والعملية لهم.
- تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التعارض.
- توزيع الواجبات بين الموظفين، بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية للنهاية، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر.
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعة الخطأ والإهمال.
- إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر، حتى لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.

- فصل الوظائف المتعارضة في إدارة نظم المعلومات.
- ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك لإعطاء الفرصة لمن يقوم بالعمل في أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل.

- الهيكل التنظيمي لإدارة نظم المعلومات وذلك نظراً لتعدد الأدوار والمهام التي تقوم بها إدارة نظم المعلومات والمتعلقة بوظائف النظام المحاسبي. وضمن سلامة البيانات المحاسبية.

- عدم إعطاء صلاحيات لموظفي إدارة نظم المعلومات بتغيير البرامج والملفات.

- أساليب الرقابة على الوصول:-

هي إجراءات رقابية على الوصول المادي والمنطقي تهدف إلى حماية الموجودات

والملفات والمعلومات والأجهزة داخل المنشأة (الجواد والفتال، ٢٠٠٨) ومن هذه الأساليب والإجراءات:

- عدم الدخول إلى قسم الحاسوب في غير أوقات العمل الرسمي.
 - عدم السماح بالدخول إلى قسم الحاسوب إلا للأشخاص المصرح لهم بموجب تصريح رسمي.
 - استخدام كلمات السر للتأكد من أن الأشخاص المعنيين هم المسموح لهم الوصول للنظام.
 - الحماية من فيروسات الحاسوب.
 - وضع أجهزة الحاسوب في أماكن آمنة ومناسبة.
 - استخدام أجهزة الإنذار والتنبيه للإعلان عن الوصول غير المصرح به لقسم الحاسوب.
 - استخدام تقنية الجدران النارية لمنع الوصول غير المسموح به إلى مكونات النظام.
 - استخدام كاميرات المراقبة لضبط الوصول إلى قسم الحاسوب.
 - استخدام سجل الزائرين لضبط الوصول إلى قسم الحاسوب.
 - استخدام البطاقات التعريفية للموظفين لضبط الوصول إلى قسم الحاسوب.
 - أساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات.
- وتشمل جميع الإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن والحماية لمكونات النظام المادية والمنطقية (Rama، 2006) ومواجهة المخاطر الداخلية أو الخارجية التي تهدد أمن الملفات والنظام ومنها.
- منع الموظفين غير المسموح لهم الوصول إلى الملفات من الوصول بطرق غير قانونية.
 - استخدام البرنامج المضادة للفيروسات.
 - الاحتفاظ بنسخ احتياطية للبرامج والملفات في أماكن آمنة ومتباعدة عن بعضها.
 - عمل نسخ احتياطية من البرامج والملفات في نهاية كل يوم عمل.
 - توفير نسخ احتياطية لبرامج النظام وملفاته.
 - وجود دليل لبرامج وملفات النظام.

- وجود فرقة طوارئ متخصصة لاستعادة تشغيل النظام في حالة وقع كارثة.
 - وجود خطة لمواجهة مخاطر قرصنة الحاسوب.
 - وجود خطة لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الحرائق والفيضانات.
 - وجود خطة لمواجهة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وبشكل مفاجئ.
 - أساليب الرقابة على توثيق النظام وتطويره.
- وتشمل جميع الأساليب والإجراءات الرقابية اللازمة والخاصة بتوثيق نظم المعلومات وتوصيفها بمكوناتها المادية والمنطقية وتوثيق إجراءات المستخدم النهائي بالإضافة إلى توثيق كل حالات التطوير والتحديث المستمرة للنظام (Helms, & Jame, 1998) وتقسيم إجراءات الرقابة على توثيق النظام وتطويره إلى:-
- أ. إجراءات رقابية متعلقة بتوثيق النظام:-
 - توثيق برمجيات النظم وبرمجيات التشغيل.
 - توصيف وظائف النظام.
 - وضع خطة زمنية لتنفيذ وظائف النظام.
 - إعداد مخططات تدفق البيانات.
 - توصيف العلاقات التشاركية بين فئات النظام باستخدام مخططات الكيان.
 - توثيق المكونات المادية للنظام وذلك باستخدام الرموز التصويرية.
 - وضع إرشادات عامة للمستخدم النهائي للنظام تتعلق بكيفية التعامل مع النظام وتشغيله.
 - توثيق برامج التدريب وموارد التدريب والإجراءات الرقابية على استخدامات النظام المختلفة.
- ب. إجراءات رقابية متعلقة بتطوير النظام وإدامته:
- قدمت منظمة الجودة العالمية (ISO) The International Standards Organization مجموعة من المعايير والإرشادات التي يجب اتباعها عند تطوير نظم المعلومات وصيانتها (القطناني، ٢٠٠٥) ضمن محورين أساسيين هما:
- ضرورة وضع خطة واضحة لتطوير الأنظمة والبرمجيات وصيانتها تتضمن تحديد الأهداف والإجراءات.

- ضرورة وضع خطة واضحة للرقابة على تطوير الأنظمة والبرمجيات وصيانتها، وتحديد استراتيجيات الرقابة.

ومن أهم الأساليب الرقابية لتوثيق أنظمة المعلومات المحاسبية وتطويرها ما يأتي:-

- إجراءات استحداث الأنظمة وتطويرها بناءً على معلومات من إدارة الأنظمة الخاصة بوجود حاجة لتطوير نظام أو استحداث معين بناءً على طلب أحد العاملين في النظام، ثم يُحوَّل الطلب إلى دائرة الأنظمة بعد المصادقة عليه، ومن ثمَّ إلى وحدة التطوير حيث يقوم محلل النظم بتوصيف التعديلات المطلوبة، ثم يحول إلى وحدة التطوير، حيث يقوم محلل النظم بتوصيف التعديلات المطلوبة، ومن ثم يحول إلى المبرمجين لإنجاز التعديلات اللازمة، ويعاد مره ثانية إلى محلل النظم للتأكد من سلامة الإجراءات، وبعدها يرسل النظام بعد استخدامه أو تطويره إلى وحدة الفحص ليُفحص ويوثَّق.

- توثيق المكونات المادية للنظام: تعمل إدارة الأنظمة على توثيق عمليات التطوير التي تمت عليه كلها، وتتبع عمليات تحويل الجهاز إلى مستخدم آخر من خلال رقم الجهاز عند تشغيله، وتتضمن عملية التوثيق مواصفات الجهاز من حيث السرعة، والذاكرة، ونوع الجهاز، والجهة المستفيدة، وتاريخ الشراء (حماده، ٢٠١٠).

٢. موثوقية المعلومات المحاسبية:

مما لا شك فيه أن المعلومات المحاسبية، وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون من النظام اليدوي، أو من النظام المحوسب يجب أن تتصف بخصائص نوعية عدة، كي تكون مفيدة لصاحب القرار، وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، وطبيعة النموذج القراري المستخدم، وطبيعة مصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوافرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك لمتخذ القرار. ونظراً لطبيعة الدراسة سيتناول الباحث موثوقية المعلومات المحاسبية من الجوانب التي ترتبط بموضوع الدراسة.

- مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية:

تتعلق خاصة الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. حيث إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية

بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والفرضيات والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية (الدلاهمة، ٢٠٠٧).

ويقصد بمفهوم الموثوقية: أن تصلح المعلومات أساساً، ويمكن لمتخذ القرار من الاعتماد عليها في التنبؤ. (مطر، ٢٠٠٤)

ووضح (عزین، ٢٠٠٦) المقصود بالموثوقية أن المعلومات خالية من الأخطاء، وتعكس الظروف والأحداث الاقتصادية بصدق وأمانه وبطريقة قابلة للتحقق، بمعنى أن يكون لها دلالة محددة بصرف النظر عن يقوم بأدائها. ولخاصية الموثوقية ثلاثة عناصر أساسية هي:

- القابلية للتحقق. بمعنى أن تكون المعلومات قابلة للتحقق من جهة صحتها. وهذا العنصر على علاقة وطيدة بمشكلة القياس المحاسبي، كما أنه على صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية.

- عدالة التمثيل. وهذا العنصر هو الآخر على صلة بنظرية القياس المحاسبي أيضاً، وله أهمية بالغة باعتباره معياراً أساسياً من المعايير التي تحكم إعداد البيانات المالية المنشورة التي تلقي أهمية خاصة من جانب مراجع الحسابات.

- الحيادية. وهذا العنصر هو الآخر ذو صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية وله أهمية خاصة يجب مراعاتها لدى إعداد البيانات المالية المنشورة وذلك بالحرص على أن تظهر تلك البيانات حقيقة أوضاع الشركة مصدرة البيانات كما هي، وليس بالصورة التي تحقق رغبة فئة بعينها مثل إدارة الشركة أو المساهمين (النقيب، ٢٠٠٤).

ثانياً الدراسات السابقة:

١. دراسة الدوسري (٢٠٠٦). بعنوان «الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة - دراسة تحليلية في المنشآت القطرية». هدفت هذه الدراسة إلى فحص إجراءات الضوابط الرقابية الحالية المتبعة داخل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتتبعها داخل المنشآت القطرية».

- تقييم مدى توافق هذه الإجراءات والضوابط الرقابية مع المتطلبات والمعايير الرقابية الدولية.

- تقييم مدى أفضلية الضوابط الرقابية المصممة في نظم المعلومات المحاسبية.

- التعرف إلى الضوابط الرقابية المصممة في نظم المعلومات المحاسبية في إحدى المؤسسات التي تساهم فيها الدولة بنسبة كبيرة (قطر للبتترول).

وتوصلت الدراسة إلى أن الضوابط الرقابية الإدارية والتنفيذية والمحاسبية المصممة في نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الوزارات والأجهزة الحكومية لا تتوافق مع المتطلبات والمعايير الرقابية الإدارية والتنفيذية والمحاسبية الدولية.

٢. دراسة معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين ومعهد المحاسبين القانونيين الكنديين (٢٠٠٦). بعنوان: «معايير النظام الموثوق به (الأمان والوجود وصحة المعالجة والسرية والخصوصية). هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معايير يجب على مصمم النظام من تطبيقها عند تصميم النظام، إذ ستشكل هذه المعايير الضوابط الرقابية لقاعدة البيانات، كما تضمنت الدراسة شرحاً وافياً لهذه المعايير وهي الأمان والوجود وصحة المعالجة والسرية والخصوصية. كما قامت الدراسة بعرض الخطوات الإرشادية لتطبيق هذه المعايير والإجراءات الواجب اتباعها عند تقديم خدمة تصميم قاعدة البيانات وقسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:-

- الجزء الأول: معايير النظام الموثوق به والخطوط الإرشادية له والإجراءات الواجب إتباعها.

- الجزء الثاني: أمثلة عملية حول متطلبات النظام وفق هذه المعايير.

- الجزء الثالث: عينات عملية من أنظمة موثوق بها وفق هذه المعايير والإجراءات.

انتهت الدراسة إلى وجوب تطبيق هذه المعايير والإجراءات عند استخدام نظم قواعد البيانات في نظم المعلومات المحاسبية. لأن استخدام نظم قواعد البيانات يتطلب تطبيق إجراءات رقابية تختلف عن الإجراءات الرقابية المطبقة في النظم اليدوية، كما أن على مراجع الحسابات التأكيد من مدى تطبيقها عند دراسة بنية الرقابة الداخلية للشركة موضوع المراجعة.

٣. دراسة الحكيم (٢٠٠٧). بعنوان أثر استخدام قواعد البيانات في الوظيفية الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية وحالة تطبيقية، أجريت الدراسة في مؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية. وقد هدفت إلى:-

- تحديد نقاط الضعف في الإجراءات الرقابية في مرحلة تحليل النظام، والعمل على سد الثغرات فيها من خلال مرحلة التصميم المنطقي للنظام.

- تصميم الهيكلية النموذجية لدورات العمليات من خلال مرحلة التصميم المنطقي للنظام من وجهة نظر النظام.

- تطبيق الإجراءات الرقابية التي تتلاءم ومعايير الكوبيت في مرحلة تنفيذ النظام من وجهة نظر النظام.

وانتهى البحث إلى أن استخدام نظم قواعد البيانات في تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتشغيلها يعزز من وظيفة الرقابة لنظم المعلومات المحاسبية، كما أن الفعالية الرقابية المحاسبية في بيئة قواعد البيانات تتطلب إعادة تصميم أنظمة العمليات.

٤. دراسة (Noor Azizi Ismail, Malcolmking (2008 بعنوان: "العوامل المؤثرة لملاءمة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الماليزية الصغيرة ومتوسطة الحجم". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المستويات المختلفة من الملاءمة لنظم المعلومات المالية في سياق محدد للشركات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم في ماليزيا والعوامل المؤثرة فيها، وبشكل خاص فقد ركزت الدراسة على الملاءمة بين متطلبات المعلومات المحاسبية وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد المعلومات المحاسبية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان استبياناً لبيانات (٢٠١٤) شركة جمعت خصائص المعلومات على (١٩) حساب لمتطلبات المعلومات المحاسبية، وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد المعلومات المحاسبية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- استخدام المدخل المعتدل والأدلة المكتسبة لملاءمة نظم المعلومات المحاسبية، في بعض الشركات كان مرتفعاً، مما يعني أن هناك توافقاً بين متطلبات المعلومات المحاسبية وقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توليد تلك المعلومات.

هناك بعض العوامل التي ربما تكون مرتبطة بمستوى الشركات الصغيرة لملاءمة نظم المعلومات المحاسبية فيها، وبشكل عام فإن ملاءمة نظم المعلومات المحاسبية تتعلق بالشركات بمستوى نضج تكنولوجيا المعلومات ومستوى المالك ومدير المحاسبة، وإدراك تكنولوجيا المعلومات واستخدام خبرات من شركات وهيئات دولية وشركات المحاسبة، ووجود كادر تكنولوجيا معلومات داخلي.

٥. دراسة القطناني (٢٠٠٥) بعنوان: « الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة (دراسة تحليلية) » هدفت الدراسة إلى استكشاف الوضع الحالي لأنظمة الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الأردن، وتقويم درجة متانة الإجراءات والضوابط الرقابية المصممة في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة وفعاليتها، ومدى توافق خصائص النظام الرقابي لتلك الأنظمة مع المواصفات والمعايير الرقابية المتعارف عليها، لذلك هدفت الدراسة إلى فحص الإجراءات والضوابط الرقابية العامة والتطبيقية وتتبعها في النظام المحاسبي الآلي المطبق في البنوك التجارية الأردنية،

فضلاً عن دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل في عمان من حيث فحص الإجراءات والضوابط الرقابية العامة والتطبيقية في النظام الآلي المطبق في البنك وتتبعها، وبيان مدى توافقها وكفايتها مقارنة بالمعايير والضوابط الرقابية المتعارف عليها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- عدم توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية بالأردن مع ضوابط الرقابة التنظيمية، ووجود ضعف كبير في الضوابط والأدوات الرقابية المطبقة، كعدم وجود لجنة مستقلة للرقابة على نظم المعلومات المحاسبية، وتدوير مواقع العمل وفصل الوظائف المتعارضة.

- تطبيق الضوابط الرقابية على أمن الملفات وحمايتها ضمن أدوات النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية في الأردن بشكل عام بدرجة ضعيفة.

- تطبيق الضوابط الرقابية المتعلقة بتوثيق النظم وتطورها بدرجة متوسطة مع عدم كفايتها، وعدم وجود آليات محددة لتوثيق الأخطاء ومراجعتها في النظام.

٦. دراسة (Deborah and H. Joseph Wen (2007) بعنوان: تقليل مستويات التهديد لنظم المعلومات المحاسبية، وتحدياتها لكل من الإدارة والمحاسبين والمراجعين والأكاديمين. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأمن المعلومات، وتحديد العلاقة بين مستويات التهديد المختلفة، ودرجة قوة إدارة الشركة فضلاً عن درجة أمن المعلومات فيها. وقد حددت الدراسة أنه عند مستوى التهديد الحذر يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات المالية والإدارية والاستثمارية الرشيدة لأنها تستند إلى معلومات ملاءمة وشفافة وموثوق بها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن تطبيق مستوى ملائم من الضوابط الرقابية يضمن إنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها يقع على عاتق إدارة الشركة.

- إن إدراك خطر التهديد الذي تواجهه الشركات يقع على عاتق المحاسبين والإدارة ومحللو النظم، وعليهم الإبلاغ عن الإخطار الناجمة عن التهديدات التي تواجهها أنظمة المعلومات في الشركة.

٧. دراسة حماده (٢٠١٠) بعنوان «أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية)». هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال معرفة مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها، ومفهوم الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومكوناتها. كما هدف الدراسة إلى معرفة رأي مراجعي الحسابات الخارجيين في مدينة دمشق حول أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- لضوابط الرقابة على توثيق النظام وتطويره أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- لضوابط الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- لضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- لضوابط الرقابة في الوصول إلى نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر متوسط في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

٨. دراسة هلدني والغبان (٢٠١٠) بعنوان: " دور الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان - العراق". هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الرقابة الداخلية وأساليبها لبيان مدى مساهمتها في تحقيق السلامة المصرفية في ظل نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان استبانة وزعت على عشرة مصارف في إقليم كردستان العراق.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

الحاجة لرقابة داخلية فعالة تواكب التطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات وبالشكل الذي يسهل من إمكانيات تكاملها مع الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية. كما يتطلب البحث بالاستمرار في إمكانيات تحديثها وتطويرها لتحقيق أهدافها ضمن معايير الوقت والجهد والتكلفة وتحقيق أقصى ما يمكن من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية، وأفادت الدراسة أيضاً بأن هناك دوراً معنوياً ذا دلالة إحصائية لأساليب الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات في تحقيق كل من ضمان صحة ومصداقية المعلومات المعدة من قبل المصارف، بجانب تنمية الكفاية الإنتاجية في واجبات المصارف ومهاتها، فضلاً عن

التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة وحماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصارف وكشف الأخطاء والتلاعب والغش.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة تبين للباحث أن أغلب الدراسات السابقة تتشابه في المنهجية حيث اعتمدت على الاستبانة، وأن هناك اتفاقاً في نتائجها على أن هناك تأثيراً للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية ولكن بمستويات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك أن الدول التي أجريت فيها الدراسات السابقة تعتمد في تنظيم مهنة مراجعة الحسابات، على قوانين وأنظمة خاصة بها أو تتبني معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق الأمريكية. وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المنهجية، واعتمادها على الاستبانة. وتختلف عن الدراسات السابقة في مكان إجراء الدراسة حيث أن هذه الدراسة أجريت في المملكة العربية السعودية التي تتمتع بنشاط اقتصادي كبير، ويوجد فيها سوق مالي نشط لا مثيل له في الدول العربية من حيث حجم التداول، علاوة على ذلك تعتمد المملكة العربية السعودية في تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة على المعايير السعودية الخاصة بها والصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وحدد المعيار (١١) من معايير المراجعة السعودية وهو «معيار الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية». والذي يهدف إلى تحديد الأنشطة التي يتعين على المراجع القيام بها عند تقويم الرقابة الداخلية لأي منشأة بغرض مراجعة قوائمه المالية وفقاً لمعايير لمراجعة المتعارف عليها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ٢٠٠١) كما استهدفت الدراسة آراء مراجعي الحسابات الخارجيين الممارسين في المملكة العربية السعودية للتعرف إلى آرائهم حول دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

فرضيات الدراسة:

على ضوء السؤال الرئيس الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه ولتحقيق أهداف الدراسة، فقد صيغت الفرضية الأساسية الآتية:

♦ الفرضية الأساسية:

- H0: لا يوجد دور لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- H_a : يوجد دور لأساليب الرقابة العامة لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

◆ **الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الأساسية:**

١. **الفرضية الفرعية الأولى:**

- H_0 : لا يوجد دور لأساليب الرقابة التنظيمية لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- H_a : يوجد دور لأساليب الرقابة التنظيمية لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

٢. **الفرضية الفرعية الثانية:**

- H_0 : لا يوجد دور لأساليب الرقابة على الوصول لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- H_a : يوجد دور لأساليب الرقابة على الوصول لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

٣. **الفرضية الفرعية الثالثة:**

- H_0 : لا يوجد دور لأساليب الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- H_a : يوجد دور لأساليب الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

٤. **الفرضية الفرعية الرابعة:**

- H_0 : لا يوجد دور لأساليب الرقابة في توثيق وتطوير النظام لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- H_a : يوجد دور لأساليب الرقابة في توثيق وتطوير النظام لتنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من مناهج البحث العلمي، وذلك سعياً لتحقيق أهداف الدراسة، وهذه المناهج تمثلت في:-

١. **المنهج الوصفي:** وقد اعتمد على المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري للدراسة.

٢. المنهج التاريخي: وقد استخدمه الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي كان لها أثر ناجع في تصميم طريقة البحث ومنهجه.

٣. المنهج التحليلي: وقد أعتد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة.

٤. الاستبانة: عند تصميم الاستبانة تم الاستفادة من أفكار بعض الدراسات السابقة وعباراتها والتي كان من أبرزها، دراسة هلداني، والغبان (٢٠١٠) ودراسة حماده (٢٠١٠)

وقد أخذ بعين الاعتبار سهولة فقرات الاستبانة ووضوحها مع بيان درجة الأهمية، وفقاً لخمسة مستويات حسب مقياس ليكرت الخماسي وهي (٥) كبير جداً، (٤) كبير، (٣) متوسط، (٢) متدني، (١) متدني جداً. وقد تكونت الاستبانة من قسمين:-

● القسم الأول: المعلومات العامة.

● القسم الثاني: أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وقد قسم إلى (٤) مجالات:

- المجال الأول: ويحتوي على ١٠ فقرات لمعرفة دور أساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- المجال الثاني: ويحتوي على ١٠ فقرات لمعرفة دور أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية..

- المجال الثالث: ويحتوي على ١٠ فقرات لمعرفة دور أساليب الرقابة في أمن الملفات وحمايتها لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

- المجال الرابع: ويحتوي على ١٠ فقرات لمعرفة دور أساليب الرقابة في توثيق وتطوير النظام لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

سلم تفسير النتائج:

من أجل تسهيل عرض النتائج وتفسيرها وبناءً على رأي المحكمين تفسر المتوسطات الحسابية مستوى دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. حسب السلم الآتي:

٥،٤ - ٥ دور كبير جداً.

٣,٧٥ - ٤,٥ دور كبير.

٣ - ٣,٧٥ دور متوسط.

٢ - ٣ دور متدني.

أقل من ٢ دور متدني جداً.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

للتأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) ومدى ملاءمتها للهدف الذي وضعت له، فقد عرضت على (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعة السعودية وعلى (٦) من مراجعي الحسابات الخارجيين الممارسين في المملكة العربية السعودية. وقد أخذ بأرائهم واقتراحاتهم، ثم عدلت الاستبانة بالحذف والإضافة والتصويب لتستقر على ٤٠ فقرة موزعة على (٤) مجالات.

كما تأكد الباحث من ثبات الاستبانة بمعامل الثبات كرونباخ ألفا، حيث بلغت قيمته على المجال الكلي ٠,٨٤ تقريباً وهو يعبر عن معامل ثبات جيد والجدول (١) أدناه يوضح معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.

الجدول (١)

معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.

| الرقم | المجال | عدد الفقرات | ألفا |
|-------|---|-------------|--------------|
| ١ | أساليب الرقابة التنظيمية | ١٠ | ٠,٨٢ |
| ٢ | أساليب الرقابة على الوصول | ١٠ | ٠,٨٧ |
| ٣ | أساليب الرقابة على أمن الملفات وحمايتها | ١٠ | ٠,٨٥ |
| ٤ | أساليب الرقابة في توثيق وتطوير النظام | ١٠ | ٠,٨١ |
| | | ٤٠ فقرة | ٠,٨٤ تقريباً |

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (٢٠٩) محاسباً يعملون في مكاتب المراجعة العاملة في السعودية والبالغ عددها (١٣٦) مكتباً (حسب إحصائية هيئة المحاسبين القانونيين، في ابريل ٢٠١٢).

عينة الدراسة:

وزعت الاستبانة على عينة عشوائية قوامها (١٤٧) من المحاسبين القانونيين الممارسين في السعودية (وهذا ما تمكن الباحث من الوصول إليه نظراً للبعد الجغرافي بين المدن السعودية): أي ما نسبته ٣,٧٠٪ من المجتمع الإحصائي، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي (١٠٨) استبانات: أي ما نسبته ٧,٥١٪ من مجتمع الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات عن طريق إدخال البيانات لجهاز الحاسوب واستخدام برنامج الحقيبة الإحصائية للدراسات الاجتماعية Statistical Package for Social Studies (SPSS)، وذلك باستخدام المعالجات الوصفية والتحليلية الآتية:-

١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

٢. استخدام اختبار (t- test) .

خصائص عينة الدراسة:

يتبين من الجدول (٢) أن معظم من قام بتعبئة الاستبانة تزيد أعمارهم عن ٣٠ سنة، وقد بلغت نسبتهم (٨٨,٩)٪، أما الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، فقد بلغت نسبتهم (١١,١)٪، وتشير هذه النتيجة إلى أن المحاسب القانوني الممارس في المملكة العربية السعودية يدرك دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وتوضح بيانات الجدول (٢) أن كل من قام بتعبئة الاستبانة هم محاسبون قانونيون ومدبرو مكاتب محاسبة ومساعدوهم. وهذا سيعمل على تعزيز مصداقية إجابات عينة الدراسة، ويعزز الثقة في المعلومات المجمعة بوساطة الاستبانة. وتفيد بيانات الجدول (٢) أن ما نسبته ٧٧,٨٪ من المحاسبين القانونيين الممارسين في السعودية من حملة درجة البكالوريوس، يليهم حملة الماجستير بنسبة ١٨,٥٪ ثم حملة الدكتوراه ٣,٧٪، وهذا يدل على أن مهنة المراجعة في السعودية تستقطب ذوي الكفاءات نظراً لأهميتها في المجتمع. كما تشير بيانات الجدول (٢) إلى أن ما نسبته ٧٢,٢٪ من عينة الدراسة متخصصون في المحاسبة، في حين بلغت نسبة تخصصات كلية العلوم الإدارية والاقتصاد ٢٠,٤٪ أما التخصصات الأخرى، فبلغت نسبتها ٧,٤٪. بالإضافة إلى ذلك تظهر بيانات الجدول أن ٨٧٪ من عينة الدراسة تزيد خبرتها عن ٥ سنوات، و١٣٪ من عينة الدراسة تقل خبرتها عن ٥ سنوات. وهذا يضيف الدقة على نتائج الدراسة، نظراً لدقة المعلومات المجمعة عن طريق هذه الفئة من المستجيبين.

الجدول (٢)

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

| المتغير | مستوى المتغير | العدد | النسبة المئوية٪ | النسبة المئوية٪ المجمعة |
|----------------|---|-------|-----------------|-------------------------|
| العمر | أكبر من ٤٠ سنة | ٤٠ | ٪٣٧ | ٪٣٧ |
| | ٣٠ - ٤٠ سنة | ٥٦ | ٪٥١,٩ | ٪٨٨,٩ |
| | أقل من ٣٠ سنة | ١٢ | ٪١١,١ | ٪١٠٠ |
| | المجموع | ١٠٨ | ٪١٠٠ | |
| المسمى الوظيفي | محاسب قانوني | ٦٦ | ٪٦١,١ | ٪٦١,١ |
| | مدير مكتب محاسبة | ٢٨ | ٪٢٥,٩ | ٪٨٧ |
| | مساعد مدير مكتب | ١٤ | ٪١٣ | ٪١٠٠ |
| | المجموع | ١٠٨ | ٪١٠٠ | |
| المؤهل العلمي | بكالوريوس | ٨٤ | ٪٧٧,٨ | ٪٧٧,٨ |
| | ماجستير | ٢٠ | ٪١٨,٥ | ٪٩٦,٣ |
| | دكتوراه | ٤ | ٪٣,٧ | ٪١٠٠ |
| | المجموع | ١٠٨ | ٪١٠٠ | |
| التخصص | محاسبة | ٧٨ | ٪٧٢,٢ | ٪٧٢,٢ |
| | تخصصات كلية العلوم الإدارية والاقتصادية | ٢٢ | ٪٢٠,٤ | ٪٩٢,٦ |
| | تخصصات أخرى | ٨ | ٪٧,٤ | ٪١٠٠ |
| | المجموع | ١٠٨ | ٪١٠٠ | |
| سنوات الخبرة | أكثر من ١٠ سنوات | ٦٢ | ٪٥٧,٤ | ٪٥٧,٤ |
| | ١٠ - ٦ سنوات | ٣٢ | ٪٢٩,٦ | ٪٨٧ |
| | ٥ سنوات فأقل | ١٤ | ٪١٣ | ٪١٠٠ |
| | المجموع | ١٠٨ | ٪١٠٠ | |

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تبين الجداول (٦، ٥، ٤، ٣) تحليل البيانات الخاصة بسؤال الدراسة الرئيسي الذي طرحه وهو: ما درجة دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية، وذلك حسب استجابات أفراد عينة الدراسة من المحاسبين القانونيين الممارسين في المملكة العربية السعودية. وفيما يأتي بيان ذلك:-

♦ المجال الأول: أساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

يتضح من الجدول (٣) أن دور أساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية كبير حيث اتضح أن متوسطات استجابات مراجعي الحسابات الخارجيين الممارسين في المملكة العربية السعودية على دور أساليب الرقابة التنظيمية تراوحت ما بين (٤,١٩ - ٣,٨٣). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية فقد كانت كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ ٤,٠٥ والانحراف المعياري ٠,٧٦ وهذه النتيجة تشير إلى أن دور أساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية كبير في مجال الرقابة التنظيمية؛ أي أن أساليب الرقابة التنظيمية لها دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بنسبة مئوية ٨١٪.

الجدول (٣)

دور أساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

| الرقم | أساليب الرقابة التنظيمية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | مستوى الدور |
|-------|---|-----------------|-------------------|----------------|-------------|
| ١ | اختيار الموظفين ومراعاة التأهيل العلمي، والعمل للموظفين | ٤,١٩ | ٠,٦٦ | ٨٣,٨٪ | كبير |
| ٢ | وجود إدارة مستقلة لنظم المعلومات في الهيكل التنظيمي للمنشأة | ٤,١٦ | ٠,٧١ | ٨٣,٢٪ | كبير |
| ٣ | تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التعارض | ٤,١٥ | ٠,٦٨ | ٨٣٪ | كبير |
| ٤ | توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية للنهاية وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر | ٤,١٣ | ٠,٨٢ | ٨٢,٦٪ | كبير |
| ٥ | توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعة الخطأ والإهمال. | ٤,١٠ | ٠,٧٥ | ٨٢٪ | كبير |
| ٦ | إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل | ٤,٠٠ | ٠,٧٨ | ٨٠٪ | كبير |
| ٧ | فصل الوظائف المتعارضة في إدارة نظم المعلومات | ٣,٩٩ | ٠,٧٧ | ٧٩,٨٪ | كبير |

| الرقم | أساليب الرقابة التنظيمية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | مستوى الدور |
|-------|---|-----------------|-------------------|----------------|-------------|
| ٨ | ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك لإعطاء الفرصة لمن يقوم بالعمل أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل | ٣,٩٦ | ٠,٧٠ | ٪٧٩,٢ | كبير |
| ٩ | الهيكل التنظيمي لإدارة نظم المعلومات وذلك نظراً لتعدد الأدوار والمهام التي تقوم بها إدارة نظم المعلومات والمتعلقة بوظائف النظام المحاسبي. | ٣,٩٥ | ٠,٨٤ | ٪٧٩ | كبير |
| ١٠ | عدم إعطاء صلاحيات لموظفي إدارة نظم المعلومات بتغيير البرامج والملفات. | ٣,٨٣ | ٠,٨٤ | ٪٧٦,٦ | كبير |
| | الدرجة الكلية | ٤,٠٥ | ٠,٧٦ | ٪٨١ | كبير |

♦ المجال الثاني: أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

من البيانات الواردة في الجدول (٤) نلاحظ وجود دور كبير لأساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في المجال الثاني من أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جميع الفقرات الخاصة بأساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، حيث يتبين من الجدول أن متوسطات استجابات مراجعي الحسابات الخارجيين الممارسين في السعودية تراوحت ما بين (٤,١٥ - ٣,٧٨) ، وبنسبة مئوية تراوحت ما بين ٨٣٪ - ٧٥,٦٪، وبدرجة موافقة كبيرة من أفراد عينة الدراسة. وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لجميع فقرات أساليب الرقابة على الوصول بلغ متوسطها الحسابي ٣,٩٦ وبنسبة مئوية ٩٢,٠٠، وبنسبة مئوية ٧٩,٢٪ وتدل هذه النتيجة على أن دور أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية كبير، مما يعني أن مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية يوافقون بدرجة كبيرة بنسبة (٧٩,٢٪) على دور كبير لأساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

الجدول (٤)

دور أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وفقاً للمتوسط الحسابي

| الرقم | دور أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | مستوى الدور |
|-------|--|-----------------|-------------------|----------------|-------------|
| ١ | عدم الدخول إلى قسم الحاسوب في غير أوقات العمل الرسمي. | ٤,١٥ | ٠,٦٥ | ٪٨٣ | كبير |

| الرقم | دور أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | مستوى الدور |
|-------|--|-----------------|-------------------|----------------|-------------|
| ٢ | عدم السماح بالدخول إلى قسم الحاسوب إلا للأشخاص المصرح لهم بموجب تصريح رسمي. | ٤,١٣ | ٠,٨٢ | ٪٨٢,٦ | كبير |
| ٣ | استخدام كلمات السر للتأكد من أن الأشخاص المعنيين هم المسموح لهم الوصول للنظام | ٤,١١ | ٠,٧٥ | ٪٨٢,٢ | كبير |
| ٤ | الحماية من فيروسات الحاسوب. | ٣,٩٩ | ٠,٧٧ | ٪٧٩,٨ | كبير |
| ٥ | وضع أجهزة الحاسوب في أماكن آمنة ومناسبة | ٣,٩٦ | ٠,٧٠ | ٪٧٩,٢ | كبير |
| ٦ | استخدام أجهزة الإنذار والتنبيه للإعلان عن الوصول غير المصرح به لقسم الحاسوب. | ٣,٩٥ | ٠,٨٤ | ٪٧٩ | كبير |
| ٧ | استخدام تقنية الجدران النارية لمنع الوصول غير المسموح به إلى مكونات النظام. | ٣,٩٠ | ٠,٨٦ | ٪٧٨ | كبير |
| ٨ | استخدام كاميرات المراقبة لضبط الوصول إلى قسم الحاسوب | ٣,٨٣ | ٠,٨٤ | ٪٧٦,٦ | كبير |
| ٩ | استخدام سجل الزائرين لضبط الوصول إلى قسم الحاسوب | ٣,٨٠ | ١,٠٢ | ٪٧٦ | كبير |
| ١٠ | استخدام البطاقات التعريفية للموظفين لضبط الوصول إلى قسم الحاسوب | ٣,٧٨ | ١,٩٠ | ٪٧٥,٦ | كبير |
| | الدرجة الكلية | ٣,٩٦ | ٠,٩٢ | ٪٧٩,٢ | كبير |

♦ المجال الثالث: أساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات

المحاسبية الحوسبية.

أظهرت استجابات أفراد عينة الدراسة (في الجدول: ٥) على أساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبية بأن دوراً كبيراً في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، ويتضح من الجدول أن متوسطات استجابات مراجعي الحسابات الخارجيين في السعودية، تراوحت ما بين (٤,٣٠ - ٣,٣٠)، وبنسبة مئوية ما بين (٨٦٪ - ٦٦٪) وبدرجة موافقة كبيرة من أفراد عينة الدراسة، وبالنسبة للدرجة الكلية لجميع فقرات أساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبية فقد بلغ متوسطها الحسابي ٣,٩٨ وانحرافها المعياري ٠,٨٣ ونسبتها المئوية ٧٩,٦٪ وتشير هذه النتيجة إلى وجود دور كبير لأساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية

الجدول (٥)

دور أساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

| الرقم | أساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | مستوى الدور |
|-------|--|-----------------|-------------------|----------------|-------------|
| ١ | منع الموظفين غير المسموح لهم بالوصول إلى الملفات من الوصول بطرق غير قانونية. | ٤,٣٠ | ٠,٨٢ | ٪٨٦ | كبير |
| ٢ | استخدام البرنامج المضادة للفيروسات. | ٤,٢٨ | ٠,٦٦ | ٪٨٥,٦ | كبير |
| ٣ | الاحتفاظ بنسخ احتياطية للبرامج والملفات في أماكن آمنة ومتباعدة عن بعضها. | ٤,٢١ | ٠,٦٤ | ٪٨٤,٢ | كبير |
| ٤ | وجود خطة لمواجهة خطر قرصنة الحاسوب | ٤,١٥ | ٠,٦٨ | ٪٨٣ | كبير |
| ٥ | وجود خطة لمواجهة الكوارث الطبيعية | ٤,١٣ | ٠,٨١ | ٪٨٢,٦ | كبير |
| ٦ | وجود فرقة طوارئ متخصصة لاستعادة تشغيل النظام في حالة وقع كارثة. | ٤,١١ | ٠,٧٦ | ٪٨٢,٢ | كبير |
| ٧ | وجود دليل لبرامج وملفات النظام. | ٤,٠٨ | ٠,٧٨ | ٪٨١,٦ | كبير |
| ٨ | وجود خطة لمواجهة انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وبشكل مفاجئ. | ٣,٩٠ | ٠,٨٤ | ٪٧٨ | كبير |
| ٩ | توفير نسخ احتياطية لبرامج النظام وملفاته. | ٣,٣٤ | ١,١٩ | ٪٦٦,٨ | متوسط |
| ١٠ | عمل نسخ احتياطية من البرامج والملفات في نهاية كل يوم عمل. | ٣,٣ | ١,١٢ | ٪٦٦ | متوسط |
| | الدرجة الكلية | ٣,٩٨ | ٠,٨٣ | ٪٧٩,٦ | كبير |

♦ المجال الرابع: أساليب الرقابة على توثيق النظام وتطويره.

وتكتشف البيانات الواردة في الجدول (٦) أن درجة موافقة مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية على أساليب الرقابة على توثيق النظام وتطويره (المجال الرابع) كانت كبيرة على جميع الفقرات بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (٤,٤٥ - ٣,٧٥) وبنسبة ما بين ٪٨٩ - ٪٧٥، وفيما يتعلّق بالدرجة الكلية، فقد بلغ متوسطها الحسابي ٤,٠٨ بانحراف معياري ٠,٥٧ وبنسبة مئوية ٪٨١,٦، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك دوراً كبيراً لأساليب الرقابة على توثيق النظام وتطويره لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

الجدول (٦)

دور أساليب الرقابة على توثيق النظام وتطويره لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

| الرقم | أساليب الرقابة على توثيق النظام وتطويره | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|-------|---|-----------------|-------------------|----------------|--------|
| ١ | توثيق المكونات المادية للنظام وذلك باستخدام الرموز التصويرية. | ٤,٤٥ | ٠,٦٠ | ٪٨٩ | كبير |
| ٢ | توثيق برمجيات النظم وبرمجيات التشغيل. | ٤,٤١ | ٠,٦٧ | ٪٨٨,٢ | كبير |
| ٣ | وضع خطة زمنية لتنفيذ وظائف النظام. | ٤,٣٢ | ٠,٦٥ | ٪٨٦,٤ | كبير |
| ٤ | توثيق برامج التدريب وموارد التدريب والإجراءات الرقابية على استخدامات النظام المختلفة. | ٤,١٥ | ٠,٦٨ | ٪٨٣ | كبير |
| ٥ | وضع خطة واضحة لتطوير الأنظمة والبرمجيات وصيانتها تتضمن الأهداف والإجراءات. | ٤,١٢ | ٠,٧٣ | ٪٨٢,٤ | كبير |
| ٦ | وضع خطة واضحة للرقابة على تطوير الأنظمة والبرمجيات وصيانتها وتحديد استراتيجيات الرقابة. | ٤,٠٠ | ٠,٦٨ | ٪٨٠ | كبير |
| ٧ | توصيف العلاقات التشاركية بين فئات النظام باستخدام مخططات الكيان. | ٣,٩٢ | ٠,٨٢ | ٪٧٨,٤ | كبير |
| ٨ | توصيف وظائف النظام. | ٣,٨٦ | ٠,٣٨ | ٪٧٧,٢ | كبير |
| ٩ | وضع إرشادات عامة للمستخدم النهائي للنظام | ٣,٧٧ | ٠,٤٥ | ٪٧٥,٤ | كبير |
| ١٠ | إعداد مخططات تدفق البيانات. | ٣,٧٥ | ٠,٨٧ | ٪٧٥ | كبير |
| | الدرجة الكلية | ٤,٠٨ | ٠,٥٧ | ٪٨١,٦ | كبير |

أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

باستعراض الجدول (٧) نلاحظ ترتيب أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية حيث تفيد بيانات الجدول بالآتي:

١. أن أساليب الرقابة العامة المتعلقة بتوثيق النظام وتطويره كان لها دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ متوسطها الحسابي ٤,٠٨ وبنسبة مئوية ٪٨١,٦.

٢. أن أساليب الرقابة العامة المتعلقة بالرقابة التنظيمية كان لها دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ متوسطها الحسابي ٤,٠٥ وبنسبة مئوية ٨١٪.

٣. أن أساليب الرقابة العامة المتعلقة بأمن وحماية الملفات كان لها دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ متوسطها الحسابي ٣,٩٨ وبنسبة مئوية ٧٩,٦٪.

٤. أن أساليب الرقابة العامة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كان لها دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ متوسطها الحسابي ٣,٩٦ وبنسبة مئوية ٧٩,٢٪.

٥. الدرجة الكلية لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كان لها دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ متوسطها الحسابي ٤,٠٢ وبنسبة مئوية ٨٠,٤٪.

وتشير هذه النتيجة إلى أن أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كان لها دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حماده ٢٠١٠) التي توصلت إلى أن هناك أثراً كبيراً لضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (هلداني والغبان، ٢٠١٠) التي أفادت بوجود اختلاف في تأثير متغيرات أساليب الرقابة العامة في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

الجدول (٧)

أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي

| الرقم | أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة المئوية | الدرجة |
|-------|--|-----------------|-------------------|----------------|--------|
| ١ | دور أساليب الرقابة على توثيق النظام وتطويره لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية | ٤,٠٨ | ٠,٥٧ | ٨١,٦٪ | كبير |
| ٢ | دور أساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية | ٤,٠٥ | ٠,٧٦ | ٨١٪ | كبير |
| ٣ | دور أساليب الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية | ٣,٩٨ | ٠,٨٣ | ٧٩,٦٪ | كبير |
| ٤ | دور أساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية | ٣,٩٦ | ٠,٩٢ | ٧٩,٢٪ | كبير |
| | الدرجة الكلية | ٤,٠٢ | ٠,٧٧ | ٨٠,٤٪ | كبير |

اختبار الفرضيات:

♦ اختبار الفرضية الأساسية:

H0: لا يوجد دور لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

Ha: يوجد دور لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضية الأساسية للدراسة، أُستخدم أسلوب الانحدار المتعدد، ولقد أُعتمد على قيمة T، وكانت قاعدة القرار هي:-

- رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية. عند مستوى الدلالة ٠,٠٥، والذي يقابله مستوى ثقة ٩٥٪، ويتبين من الجدول (٨) أن قيمة T المحسوبة ٧,٧١٢، وهي أكبر قيمة T الجدولية البالغة ١,٦٤٥، مما يعني رفض الفرضية العدمية، H0 وقبول الفرضية البديلة، Ha والتي تنص على: يوجد دور لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

الجدول (٨)

اختبار الفرضية الأساسية للدراسة

| الفرضية | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | مستوى الدلالة | الخطأ المسموح به |
|------------------|-----------------|-----------------|---------------|------------------|
| الفرضية الأساسية | ٧,٧١٢ | ١,٦٤٥ | ٠,٠٠٠ | ٠,٠٥ |

♦ الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الأساسية.

- الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا يوجد دور لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

Ha: يوجد دور لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

يظهر الجدول (٩) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى، والتي يتضح منه أن قيمة T المحسوبة والمستخرجة من نتائج الحاسوب ٢,٧٧٣، وهذه القيمة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة مقدار (٠,٠٠٦)، أي أنها دالة على مستوى ثقة مقداره (٠,٩٩٤) وبما

أن هذا المستوى أكبر من مستوى الثقة المعتمدة في الدراسة وهو ٩٥٪، فإن الباحث يرفض الفرضية العدمية ويقبل الفرضية البديلة، ولتأكيد ذلك، وبمقارنة قيمة T المحسوبة (٢,٧٧٣) بقيمة T الجدولية البالغة ١,٦٤٥، يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية وعليه، ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a ، والتي تنص على: يوجد دور لأساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

الجدول (٩)

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى

| الفرضية | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | مستوى الدلالة | الخطأ المسموح به |
|----------------|-----------------|-----------------|---------------|------------------|
| الفرعية الأولى | ٢,٧٧٣ | ١,٦٤٥ | ٠,٠٣٢ | ٠,٠٥ |

- الفرضية الفرعية الثانية:

H_0 : لا يوجد دور لأساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

H_a : يوجد دور لأساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

استخدم الباحث اختبار (T- test) للتحقق من الفرضية الفرعية الثانية من فرضيات الدراسة، ونجد من مطابقة نتائج الحاسوب في الجدول (١٠) الذي يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية من فرضيات الدراسة أن قيمة T المحسوبة = ٢,١٨٠ أكبر من قيمة T الجدولية ١,٦٤٥ وبما أن قاعدة القرار هي: رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية. وعليه ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a والتي تنص على: - يوجد دور لأساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

الجدول (١٠)

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية

| الفرضية | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | مستوى الدلالة | الخطأ المسموح به |
|-----------------|-----------------|-----------------|---------------|------------------|
| الفرعية الثانية | ٢,١٨٠ | ١,٦٤٥ | ٠,٠٣٨ | ٠,٠٥ |

- الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا يوجد دور لأساليب الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

Ha: يوجد دور لأساليب الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضية الثالثة فقد استخدم الباحث اختبار (T- test) ، ويظهر الجدول (١١) أن قيمة T المحسوبة ٣,٣٩٠ وقيمة T الجدولية ١,٦٤٥ وبما أن قاعدة القرار هي: ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، إذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من القيمة T الجدولية. وفقاً لقاعدة القرار ترفض الفرضية العدمية H0. وتقبل الفرضية البديلة Ha والتي تنص على: - يوجد دور لأساليب الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

الجدول (١١)

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

| الفرضية | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | مستوى الدلالة | الخطأ المسموح به |
|-----------------|-----------------|-----------------|---------------|------------------|
| الفرعية الثالثة | ٣,٣٢٠ | ١,٦٤٥ | ٠,٠٠١ | ٠,٠٥ |

- الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا يوجد دور لأساليب الرقابة في توثيق النظام وتطويره لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

Ha: يوجد دور لأساليب الرقابة في توثيق النظام وتطويره لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

اختبرت هذه الفرضية من خلال الأسئلة الواردة في استبانة الدراسة (المجال الرابع) من أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الحوسبة. والجدول (٦) يوضح الإجابات عن هذه الأسئلة والوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لها.

وقد استخدم الباحث اختبار (T- test) ، ونجد من مطالعة نتائج الحاسوب في الجدول (١٢) الذي يوضح نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من فرضيات الدراسة أن قيمة T المحسوبة = ٣,٣٩٠ وقيمة T الجدولية ١,٦٤٥ ، وبما أن قيمة T المحسوبة اكبر من القيمة T الجدولية ووفقاً لقاعدة القرار التي تنص على:

ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a . إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من القيمة T الجدولية، وعليه ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة H_a ، والتي تنص على: يوجد دور لأساليب الرقابة في توثيق النظام وتطويره لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

الجدول (١٢)

نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

| الفرضية | قيمة T المحسوبة | قيمة T الجدولية | مستوى الدلالة | الخطأ المسموح به |
|-----------------|-------------------|-------------------|---------------|------------------|
| الفرعية الرابعة | ٣,٣٩٠ | ١,٦٤٥ | ٠,٠٠١ | ٠,٠٥ |

وبناءً على ما تقدم تجيب الدراسة عن السؤال الرئيسي الذي انطلقت منه وهو:-

ما درجة دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية؟

الإجابة: لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات، حيث بلغت الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي ٤,٠٢ بانحراف معياري ٠,٧٧ وبنسبة مئوية ٨٠,٤٪.

تشير هذه النتيجة إلى وجود دور كبير لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حمادة، ٢٠١٠) التي أفادت بأن هناك أثراً كبيراً لضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. وكذلك تتفق نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (هلداني والغبان، ٢٠١٠) التي أفادت بوجود اختلاف في تأثير متغيرات أساليب الرقابة العامة في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (القطناني، ٢٠٠٥) والتي أظهرت نتائجها عدم توافق خصائص النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في المصارف التجارية بالأردن مع ضوابط الرقابة التنظيمية، ووجود ضعف كبير في الضوابط والأدوات الرقابية المطبقة كما أفادت الدراسة بأن الضوابط الرقابية على أمن الملفات وحمايتها تطبق ضمن أدوات النظام الرقابي لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الأردنية بشكل عام بدرجة ضعيفة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الضوابط الرقابية المتعلقة بتوثيق النظم وتطويرها تطبق في البنوك التجارية الأردنية بدرجة متوسطة مع عدم كفايتها وعدم وجود آليات محددة لتوثيق الأخطاء ومراجعتها في النظام.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

تناول هذا البحث دراسة دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية نظم المعلومات المحاسبية. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة أن لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دوراً كبيراً في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية يمكن ترتيبها تنازلياً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حسب دورها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية كما يأتي:-

١. يوجد دور لأساليب الرقابة على توثيق النظام وتطويره لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بنسبة ٨١,٦٪ (دور كبير).
٢. يوجد دور لأساليب الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بنسبة ٨١٪ (دور كبير).
٣. يوجد دور لأساليب الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بنسبة ٧٩,٦٪ (دور كبير).
٤. يوجد دور لأساليب الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بنسبة ٧٩,٢٪ (دور كبير).
٥. لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة دور كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية بنسبة مئوية ٨٠,٤٪.

التوصيات:

بناء على ما تقدم يوصى الباحث بما يأتي:-

١. تبني الشركات السعودية لأساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة فيها، من أجل تقديم معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمستخدميها.
٢. التدريب المستمر والمتلائم لموظفي إدارة نظم المعلومات في الشركات السعودية لزيادة معرفتهم بأهمية أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتطبيقها بالشكل الأمثل.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الجواد، دلال صادق والفتال، حميد ناصر (٢٠٠٨) أمن المعلومات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان - الأردن ص ص ٦٥ - ٦٧.
٢. الحكيم، سليم (٢٠٠٧) . نحو استخدام قواعد البيانات في الوظيفة الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية - حالة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة دمشق
٣. الحميد، محمد عباس ونينو، ماركوا ابراهيم (٢٠٠٧) حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص ص ٥٠ - ٥٣
٤. الدلاهمة، سليمان مصطفى (٢٠٠٧) مبادئ أساسيات علم المحاسبة، الوراق للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، الطبعة الأولى ص ص ١١ - ٢٤.
٥. الدلاهمة، سليمان مصطفى، (٢٠٠٨) أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع - عمان - ط ١ ص ص ١٢٩ - ١٣٧.
٦. الدوسري، سلطان (٢٠٠٦). الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، دراسة تحليلية في المنشآت القطرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامع دمشق، .
٧. القطناني، خالد محمود حسن (٢٠٠٥): الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة (دراسة تحليلية للمصارف التجارية في الأردن)، رسالة دكتوراه، غير منشورة - جامعة دمشق، ص ص ١٠٨ - ١١٣.
٨. النقيب، كمال (٢٠٠٤) ، مقدمه في نظرية المحاسبة، عمان، دار وائل للنشر، ص ص ٩١ - ٩٣.
٩. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (٢٠٠١) معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى، لجنة معايير المراجعة.
١٠. توماس، وليم وهنكي أمرسون (٢٠٠٠): المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض ص ص ٤٤١ - ٤٤٥.

١١. حماده، رشا (٢٠١٠) ، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٦ - العدد الأول - ص ٣٠٥ - ٣٢٤.

١٢. عزيز، عزو خليف (٢٠٠٦) ، المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ، ص١٨ - ٢٧.

١٣. مطر، محمد، (٢٠٠٤) التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، عمان، دار وائل للنشر ص ٣٠١ - ٣٠٢.

١٤. هلداني، الآن، وثائر الغبان (٢٠١٠) دور الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان - العراق، مجلة علوم إنسانية السنة السابعة، العدد ٤٥ شتاء ص ١ - ٣٩.

ثانياً. المرجع الأجنبية:

1. AICPAPCICA (2006). *Trusts Services Principles, Criteria and Illustrations for Security, Availability, Processing Integrity, Confidentiality, and Privacy*. www. aicpa. org (2006) p 4- 15.
2. Deborah and H. Joseph Wen (2007) : *Reducing the threat Levels for Accounting Information Systems Challenges for Management, Accountants, Auditors, and Academicians, the CPA Journal Publication of the New York State Society of CPA. Online, May PP. (371- 398)* .
3. Helms Glennl. , and Jame M. Mancino (1998) , “*Electronic Auditor*” *Journal of Accountancy online Issue, April, pp 1- 6*.
4. Noor Azizi Ismail, Malcolmking (2008) : *Factors Influencing the alignment of Accounting Information Systems in Small and Medium sized Malaysian Manufacturing Frms. Journal of Information systems and small Business, Jan pp 336- 352*.
5. Rama Jonse (2006) : *Accounting Information Systems, Florida International University, (2006) pp 543- 545*.